

مراجعة في كتاب "إيميليا جوستينا باول" بعنوان

"الشريعة الإسلامية والقانون الدولي: التسوية السلمية للنزاعات"

Book Review of the Author "Emilia Justyna Powell"; Titled "Islamic Law and International Law: Peaceful Resolution of Disputes"

قاسي فوزية

• أستاذة محاضرة قسم "أ" / جامعة وهران 2

تاريخ الإسلام: 2020/08/09 تاريخ القبول: 2020/09/13 تاريخ النشر: 2020/09/21

ملخص:

يشرح هذا الكتاب كيف تشكل مذاهب حل النزاعات الإسلامية آراء الوسط الإسلامي في القانون الدولي. ترد الكاتبة "إيميليا جوستينا باول" على أسئلة جوهرية حول ما إذا كان التقليد القانوني الإسلامي يتعارض مع القانون الدولي أم لا ، وكيف تنظر دول الوسط الإسلامي إلى المحاكم الدولية والوساطة والتحكيم؟

الكلمات المفتاحية: الشريعة الإسلامية؛ القانون الدولي؛ التسوية السلمية للنزاعات.

Abstract:

This book explains how the creeds of Islamic dispute resolution shape the Islamic milieu's views of international law. "Emilia Justyna Powell" answers the core questions about whether the Islamic legal tradition is incompatible with international law or not, and how do states of the Islamic milieu view international courts, mediation, and arbitration?

Key words: Islamic law; International law; Peaceful resolution of disputes

تعتبر الأستاذة "إميليا جوستينيا باول"¹ من الباحثين الأمريكيين القلائل الذين أولوا أهمية لفهم الشريعة الإسلامية في سياق النزاعات الدولية، ويعتبر هذا الكتاب نتاج البحوث والدراسات التي عكفت الأستاذة على تناولها، بحيث جاء الكتاب تحت عنوان "الشريعة الإسلامية والقانون الدولي: التسوية السلمية للنزاعات"²، تُعطي فيه الكاتبة أهمية معتبرة للدول الإسلامية³ في العلاقات الدولية المعاصرة، ولقد عدت الأستاذة 21 دولة إسلامية، بمجموع 900 مليون نسمة، بالإضافة إلى 700 مليون مسلم قاطنين في دول غير إسلامية في مختلف بقاع العالم، مما يزيد من أهمية موضوع هذا المؤلف حسب "باول"، ذلك أن الدول الإسلامية كانت ولا تزال طرفاً في عديد من النزاعات بين الدول، مما أنتج موجة من الإهتمام العلمي بالإسلام؛ بيد إن هذا الإهتمام لم يصل بعد لدرجة فهم كيف تنظر هذه الدول الإسلامية للقانون الدولي والتسوية السلمية الدولية؟ هل تتجنب الدول الإسلامية المحاكم

¹ "إميليا جوستينيا باول" هي أستاذة في العلوم السياسية وفي القانون في جامعة نوتردام. بالولايات المتحدة الأمريكية كتبت بشكل مكثف عن القانون الدولي، والمحاكم الدولية، وحل النزاعات الدولية، والتقاليد القانونية والدستورية الإسلامية. تشمل منشوراتها البارزة كتاباً منشوراً في مطبعة جامعة أكسفورد (2020) بعنوان الشريعة الإسلامية والقانون الدولي: التسوية السلمية للنزاعات، كتاب آخر صادر في ذات المطبعة (2011)، نحو عوامة القانون المحلي: التقاليد القانونية والمحاكم الدولية (مع سارة ماكلاولين ميتشل)، والعديد من المقالات في المجلات الأكاديمية العليا للعلوم السياسية بالإضافة إلى مجلات القانون مثل المنظمة الدولية، مجلة السياسة، دورية الدراسات الدولية، مجلة أبحاث السلام، مجلة تسوية النزاعات، القانون والمشكلات المعاصرة، حولية الجمعية العربية للدستور القانون إلخ.

كانت زميلة في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، وفي كلية الحقوق بجامعة كوبنهاغن، مركز المحاكم الدولية للمحاكم الدولية. ولدت إميليا جوستينيا باول، المولودة في تورون ببولندا، وتلقى تعليمًا في جامعة نيكولاس كوبرنيكوس (بولندا) ومركز جان مونييه للدراسات الأوروبية وجامعة كامبريدج وجامعة ولاية فلوريدا.

² Emilia Justyna Powell, *Islamic Law and International Law: Peaceful Resolution of Disputes*, UK: Oxford University Press, 2020.

³ تقصد الكاتبة من استخدامها لمصطلح الدول الإسلامية، الدول التي تعتمد الشريعة الإسلامية في نظامها القانوني، وكذلك الدول التي يمثل فيها المسلمون على الأقل 50 في المائة من السكان، بالتالي فإن هذا التوظيف لا يستند فقط على الميولات الدينية للمواطنين، لكن يرتكز بالدرجة الأولى على النظام القانوني الرسمي للدولة.

الدولية؟ كيف يمكن تأطير، فهم وتحديد العلاقة بين الوسط الإسلامي¹ والقانون الدولي في سياق التسوية السلمية للنزاعات؟

ترد "باول" على هذه التساؤلات بالقول أنه لا وجود لنسق موحد حول كيفية تسوية النزاعات في الوسط الإسلامي، فمن القضايا البارزة التي شهدتها هذا الأخير ما انتهى بها المطاف في الهيئات التحكيمية أو منها ما تم تسويتها في المحاكم الدولية. وعلى هذا الأساس، تُقر "باول" أنه بالرغم من الصدام المحسوس ما بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، غير أن ذلك لم يمنع بعض الدول الإسلامية من إيداع خلافاتها البارزة لدى المحاكم الدولية التي تحكم وفق القانون الدولي الغربي بالأساس، في حين تتجنب بعض الدول الإسلامية الأخرى، مثل العربية السعودية، اللجوء إلى المحاكم الدولية، حتى في ما يخص النزاعات الأقل أهمية، مفضلة المفاوضات الثنائية والوساطة. ولقد استشفت "باول" السبب وراء هذه الظاهرة من تعليق للأمير السعودي "بندر بن سلمان بن محمد" خلال اجتماع مع رئيس محكمة العدل الدولية سنة 2013، الذي اقترح دورات تدريبية في الشريعة الإسلامية لقضاة المحكمة، وهو ما يوضح رؤية العربية السعودية لقضاة أي محكمة دولية، على أساس أنهم لا يفهمون أو لا يكتثون للشريعة حسب "باول".

إن موضوع هذا الكتاب يتعرض لتأثير الشريعة الإسلامية المتواجدة في النظم القانونية المحلية للدول الإسلامية على نظرتها لإدارة النزاعات الدولية. ولقد جاءت الدراسة مقسمة إلى ستة فصول:

¹ وظفت الكاتبة في هذا الكتاب مصطلح "الوسط الإسلامي" كبديل لمصطلح الدول الإسلامية، متجنباً بذلك مصطلح "العالم الإسلامي" بالنظر للبيعة المضللة ويثيره هذا الأخير من لبس في المعنى حسب "باول".

في الفصل الأول (القانون الدولي، الشريعة الإسلامية، الدول الإسلامية) شرحت الكاتبة الإطار المفهومي لدراساتها، مركزة على ثلاث مفاهيم مفتاحية ألا وهي "القانون الدولي؛ الشريعة الإسلامية؛ وتصنيف الدول الإسلامية". ولقد عرضت "باول" القانون الدولي والشريعة الإسلامية كنظم ديناميكية، التي تغيرت وسوف تستمر في التطور مع مرور الوقت، مشيرة في ذات الفصل إلى العديد من القيود الرئيسية من التصنيفات الكنسية للوسط الإسلامي، التي كبحت الجهود العلمية لتحليل العلاقة ما بين الشريعة الإسلامية وإدارة النزاعات الدولية.

الفصل الثاني (الشريعة الإسلامية والقانون الدولي: أوجه التشابه والاختلاف) استطلعت "باول" أوجه التشابه والاختلاف ما بين العرف القانوني الإسلامي والقانون الدولي، حسب تعبير الكاتبة، التي ناقشت التفاعل التاريخي ما بين هذه الأعراف القانونية والنقاشات الأكاديمية حول هذا الموضوع. ولقد لاحظت "باول" وجود إنقسامات عميقة في الدراسات السابقة، إذ إن بعض الباحثين يصورون الشريعة الإسلامية على أساس أنها تتعارض جوهرياً مع القانون الدولي التقليدي، في حين ينبذ البعض الآخر وجود مثل هذه الاختلافات. كما تقصت "باول"، باختصار، في هذا الفصل تطور كل من الشريعة الإسلامية والقانون الدولي كنظم قانونية. يقدم الفصل الثالث عملية مقارنة بحثاً عن مجالات قانونية يتعايش من خلالها كل من العرف القانوني الإسلامي¹ والقانون الدولي من دون نزاع، ومجالات قانونية يتباين فيها هذين النظامين.

حاولت "باول" في الفصل الثالث (نظرية إسلامية للتسوية السلمية للنزاعات) أن تقترح نظرية حول كيفية تأثير طريقة تنظيم المجتمع في الدول الإسلامية على تسوية النزاعات.

¹ وظفت "باول" في كتابها تعبير *Islamic legal tradition*

مشيرة إلى أن التوازن المحلي ما بين الشريعة الإسلامية والقانون العلماني المجسد في كل نظام قانوني محلي للدول الإسلامية، يُترجم ميولات كل منها بالنظر إلى إدارة النزاعات الدولية. وتبادل الكاتبة في هذا الفصل أن الدول الإسلامية الأكثر تطبيقاً للشريعة في نظامها القانوني هي الأكثر نفورا من اللجوء إلى المحاكم الدولية وآليات التحكيم لتسوية نزاعاتها، مفضلة اللجوء إلى الوساطة أو التوفيق، التي تعتبر وسائل أقرب إلى الشريعة. في المقابل، فإن الدول الإسلامية الأكثر ميولا إلى العلمانية في نظامها القانوني المحلي، تكون الأكثر تقبلا للآليات القانونية الدولية.

ولقد ناقشت "باول" الفرضية أعلاه في الفصول التالية من كتابها، أين أوضحت أن السبب وراء إمكانية لجوء بعض الدول الإسلامية إلى استخدام الآليات القانونية الدولية يكمن في أوجه التشابه ما بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، إذ لاحظت "باول" أن هذين الأخيرين يتوافقان بشكل واسع.

ففي الفصل الرابع (الدول الإسلامية والتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية) حللت صاحبة الكتاب قرارات الدول الإسلامية في استخدام آليات معينة في إدارة النزاع في سياق نزاعات إقليمية. وهنا فرقت ما بين الدول الإسلامية التي تميل للعلمانية في نظامها القانوني والتي تميل إلى المقاربات القانونية، التحكيم والقضاء؛ في حين أن الدول الإسلامية التي تطبق تعاليم الإسلام بقوة في نظامها القانوني، فإنها تفضل اللجوء إلى الوساطة والتوفيق.

أما الفصل الخامس (الدول الإسلامية ومحكمة العدل الدولية) فإنه يتمحور حول الجهاز القضائي الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة، ألا وهي محكمة العدل الدولية، التي تم إنشاؤها وفق المنطق القانوني الغربي العلماني، وبالتالي فإن الشريعة والأعراف الإسلامية ليست مجسدة في هذا الجهاز القضائي الدولي. وتساءلت "باول" في هذا الفصل ما إذا كان فيه هناك

خاصيات معينة للشريعة الإسلامية والقانون العلماني في النظم القانونية المحلية لبعض الدول الإسلامية، مما يشجع هذه الأخيرة على الاعتراف باختصاص محكمة العدل الدولية.

استنتجت "بول" في ذات الفصل أن خصائص القانون العلماني المتواجد في النظم القانونية المحلية لبعض هذه الدول الإسلامية، يتيح قابلية إيجاد أوجه تشابه ما بين الشريعة والقانون الدولي، مما يقلل النفور من الآليات القانونية الدولية. وعكس ذلك يطبق في حال كانت تعاليم الشريعة الإسلامية مجسدة في النظام القانوني المحلي للدول الإسلامية، فذلك سوف ينفر هذه الدول من إمكانية اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في نزاعاتها.

الفصل السادس (المدارس القانونية والمناطق) يرد على تساؤل مفاده هل للمذاهب الإسلامية تأثير على نظرة الوسط الإسلامي لطرق إدارة النزاع الدولي؟ لاحظت "بول" أنه ليس المذاهب الإسلامية أي تأثير على وجهة نظر الدول الإسلامية وميولاتهم المتعلقة بإدارة النزاعات الدولية، غير أن هذا التأثير يبرز بشكل واضح ما بين المناطق (الشرق الأوسط، آسيا، وإفريقيا).

ختمت الكاتبة عملها بالتنويه بأهمية بحثها في مجالي القانون الدولي والعلوم السياسية، لا سيما بالنسبة لصناع السياسات، مجادلة أنه مهما بدى التنافر قائما ما بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، فإن أوجه التشابه الموجودة بين هذين النظامين القانونيين هي أكثر مما يعتقد العالم السياسي والدوائر الأكاديمية، وأن تطور هذين النظامين سيثير نقاشا مثمرا بينهما.